State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي السادس عشر

دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (٥٥)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ : ١٧ **شعبان** ١٤٤٢هـ

الموافق : ٣٠ **مارس** ٢٠٢١م

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الخامس والخمسين** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين بإلزام الشـــركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يعاد إلى لجنة تضم الأوراق المطلوبة

رئيس اللجنة

د. خالد عايد العنزي

٢١/٤/١

www.kna.kw

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

التاريخ : ١٧ شعبان ١٤٤٢هـ
الموافق : ٣٠ مارس ٢٠٢١م

الفصل التشريعي السادس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير الخامس والخمسون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عـــــن

١- الاقتراح بقانون بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين ، المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة .

٢- الاقتراح بقانون بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين ، المقدم من السيد العضو / أحمد محمد الحمد .

الإحالـــــة:

أحال السـيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشـؤون التشـريعية والقانونية الاقتراح بقانون الأول في ٢٠٢٠/١٢/٣٠ والثاني في ٢٠٢١/٢/٧ وذلك لدراسـتهما وتقديم تقرير بشـأنهما إلى المجلس .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢

www.kna.kw

موضوع الاقتراحين بقانونين:

استعرضت اللجنة الاقتراحين بقانونين وتبين لها أنهما جاءا متشابهين في الأحكام إلا أنهما اختلفا في الصياغة ، حيث نص كلا الاقتراحين على إلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين وفق ضوابط تحدد من مجلس الوزراء وفي حال مخالفة الشركات الأجنبية للنسبة المحددة تفرض عليها غرامة مالية .

يهدف الاقتراحان بقانونين - وحسبما جاء في مذكرتيهما الإيضاحية - إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق المزيد من الوظائف الجديدة وذلك بإلزام الشركات الأجنبية التي تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات بتعيين الخريجين الكويتيين سيما وأنها تحتاج إلى موظفين للعمل لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن الاقتراحين بقانونين لا تشوبهما شبهة مخالفة أحكام الدستور .

أما مسألة الملاءمة فرأت اللجنة تركها للجنة المختصة لتبحثها مع الجهات المعنية ، وأبدت اللجنة بعض الملاحظات على الاقتراحين بقانونين على النحو الآتي :

- النص الوارد في كلا الاقتراحين جاء مطلقاً ولم يبين آلية تحصيل الغرامة التي تفرض على الشركات الأجنبية المخالفة ، والمهن أو الوظائف التي يسري عليها أحكام هذا القانون ، وقيمة ونوعية العقود التي يطبق عليها هذا القانون .

www.kna.kw

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

- تعديل الإشـــارة لقانـــون المناقصات العامـــة في ديباجـــة الاقتراح بقانـــون الأول لتكـــون "وعلى القانـــون رقـــم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشـــأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩" .

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الآتي :

١- بالنســـبة للاقتراح بقانون الأول : الموافقة بإجماع آراء الحاضـــرين من أعضـــائها مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

٢- بالنســـبة للاقتراح بقانون الثاني: الموافقة بإجماع آراء الحاضـــرين من أعضـــائها مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

www.kna.kw

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

مهند طلال الساير

*** المرفقات : صورة ضوئية من :**

- **مرفق رقم (١)** : الاقتراحان بقانونين .

www.kna.kw

مرفق رقم (١)

نسخة من الاقتراحين بقانونين

٦٧-٢/٦٧

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح
د. محمد هادي الحويلة

د. محمد هادي الحويلة
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٣٠/١١/٢٠٢٠

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع
الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(المادة الأولى)

إلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك.

ويفرض مجلس الوزراء على الشركات التي لا تلتزم بنسبة الخريجين التي تحددها قراراته غرامة مالية.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين

تمثل البطالة في الكويت مشكلة حقيقية لا سيما أن نسبة البطالة في ازدياد عاما بعد عام من دون إيجاد الحلول للقضاء عليها رغم ما سوف تمثله من مشكلة حقيقية إذا ما تركت تتفاقم، فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة.

لذا لا بد من إيجاد الحلول الحقيقة الواقعية القابلة للتطبيق والمدروسة وفق قواعد ونظم تسهم بتصحيح هذا الوضع، خصوصا أن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات وهي بحاجة إلى موظفين للعمل لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع.

وسعيًا منا إلى خلق المزيد من الوظائف الجديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة جاء هذا الاقتراح بقانون لإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك.

٨

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

٢٠٢١/٢/٩

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح
أحمد محمد الحمد

3/2/2021

يحال إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٩

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

اقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع
الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،

– وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم(٧٤) لسنة ٢٠١٩،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تلتزم الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك ومن ضمنها تحديد نسبة الخريجين المعينين وتحديد غرامة مالية تفرض على الشركات المخالفة.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

١٠

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية
بتعيين الخريجين الكويتيين

تمثل البطالة في الكويت مشكلة حقيقية، لا سيما أن نسب البطالة في ازدياد عاماً بعد عام دون إيجاد الحلول للقضاء عليها رغم ما تمثله من مشكلة حقيقية إذا ما تركت تتفاقم، فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة.

لذا لابد من إيجاد الحلول الحقيقية الواقعية القابلة للتطبيق والمدروسة وفق قواعد ونظم تسهم بتصحيح هذا الوضع، خصوصاً أن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات وهي بحاجة إلى موظفين للعمل لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع.

وسعيًا منا إلى خلق المزيد من الوظائف الجديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتكدس الوظيفي، لذا جاء هذا الاقتراح بقانون لإلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك.

١١